

الحمد لله الذي جعل  
العلماء والفقهاء

[illegible]

١٩  
حضرة المولى ليس بشرط فان لم يشر وكنى اقيمت عليه البنية فخرقة المولى بشرط عند هذا وعند  
ابى يوسف ليس بشرط ثم التمس زخاينه وفيه انما فيه الوحيان لانه اذا اوى لها صاحب  
انما له عليه الاستهلاك والموقع يدعى الرواد والهلاك ثم صار على شئى جاز الصبح في  
قول محمد وابى يوسف الاخر واختلفوا في قول ابى حنيفة ربح والصحيح انه يكون  
الصحيح في قوله وهو قول ابى يوسف ربح الاول وعليه الفتوى ثم الفصل في ذكر  
ثبوت البيع بين يديهما الشراء من اثنين وان كان ملك البائعين بغير سبق التراضي  
بالاجماع ثم صحة العقد وبهذا الجواب في كل ما لا يتك فيه سبب الملك ولا يندد ولا  
يضيع مرتين فهو كالقبول وما يكر فيه سبب الملك ويضيع مرتين فهو على التفصيل الذي  
ذكرنا من دعوى المطلق في سبب من التمس خاتمة في كتابه اذ ان القاطع فيه انما اذا  
وقع الدعوى على البيع التام فصار يحكم به بغير شرط في كل راداه وروى الحسن  
عن ابى يوسف ربح لا يثبت ثم انما في رجل اوى على حصة ما دون ما لا يملكه اقتطعوا منه  
قال محمد لا يملك ولا يملك ثم قال اما بالنسبة الى الارواق وكره اقتضاها بولس  
ابى حنيفة في قول علي بن ابي طالب في البيع في بعض الروايات لا يملك  
البيع فيكون ان يكون المسئلة على الاضافة في قول الحسن لا يملك وعندنا فيه  
يملك وذكره في الامانة السرخسية في البيع عند الكل من القبول وان وقع الدعوى  
في الدين بعد ملكه واقيم الدعوى عليه بيته انه كان عدي ودينه او رثا او مضافا  
او شرا في كل ما ذكرنا من الاجود لا يقبل بيته هذا عليه لان الدعوى يقع في الدين  
ومعه الدية بخلاف الدين ومنه وذكر في البيع وادى على اخر قيمة وادى على عين ملك  
في يده لا يند في الخصومة عن ادنى عليه ما خاب البنية على الايداع من جهة الفرض  
والايداع في بائعات الايداع من غيره وادى البنى العيب فادعاه على الذي اتفق  
بده وادعاه ادنى عليه بيته على هذه الوجوه فانما الجواب فيه كالجواب في الموت  
من الضاوي الصغرى او يثبت في يد ائمة الشراء من فلاح الغائب وانما البنية  
على الشراء لم يقيم البنية على ملك البائع فانكر المشهود عليه ان كان ملك البائع فيحتاج  
هذه الى اقامة البنية ان الملك كان لبايعه فاذا انعام فشهد الشهود ان كان لبايع  
يقتضيه بغيره فان لم يثبت وادى كونه حكما الى بيع يوم البيع في الدعوى او في  
جدا في يد ائمة ان الشراء فيه من فلاح الغائب وانما البنية على الشراء لم يقيم البنية  
على ملك البائع فانكر المشهود عليه ان كان ملك البائع فيحتاج ادنى الى اقامة البنية

١٩

زقنه کو سرب



الاول ان يمتنع لا يخلع انه لا طريق له وان كلف الاول فله ان يخلع غيره فان حليف  
سقط البين فله ان يخلع غيره وان كلف فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع  
وان كلف فله ان يخلع غيره ثم لم يخلع الكلي فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع  
في الحلفي وان كلف فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
جزءه كان له ذلك وليس له ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
على راسه يمتنع وان ساء اليه وان ساء اليه فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره  
كانت حكايا لها ظاهر ان يمتنع فيها فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
كان لهم ان يمتنعوا حتى يخلعوا الزعام فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
في سكة غير فله ان يمتنعوا حتى يخلعوا الزعام فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
يتم بان الطريق الا عظم اذا كثر فيه الناس كان لهم ان يمتنعوا حتى يخلعوا الزعام فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
حتى يخلع الزعام قال ان يخلع في سكة فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
شدا وفيه وان يمتنعوا حتى يخلعوا الزعام فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
للعقري ان يمتنعوا حتى يخلعوا الزعام فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
الطريق برضا فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
من في البقية هو العقري البديهي وان كانت الدار في سكة غير فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
اضمما اليها على ان يخلع غيرها فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيره فان حليف سقط البين  
واحد منهم بانه ان يخلع غيرها فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
وهو في الدار فكان لهم ذلك من العقري فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
اربا بكم هناك فله ان يخلع غيرها فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
ولا يمتنع من اساك الدواب على باب واحد لانه اسكة اذا كانت في سكة فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
بين سكرين كل واحد منهما ان يمتنع في سكة فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
والحدود لاري من البند واساك الدواب من اسكة في بلادنا لان الرستم  
عندنا اساك الدواب على باب واحد فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
غير فله ان يخلع غيرها فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
والحدود لاري من البند واساك الدواب من اسكة في بلادنا لان الرستم  
عندنا اساك الدواب على باب واحد فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
غير فله ان يخلع غيرها فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين  
والحدود لاري من البند واساك الدواب من اسكة في بلادنا لان الرستم  
عندنا اساك الدواب على باب واحد فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين فله ان يخلع غيرها فان حليف سقط البين

مجلس الوارث في صراح

في روضة الكون  
في سكة فله ان يخلع غيرها

بالمرين

Y. G.

[illegible]



ربط نماں اور بہ العار اے نبیؐ میں اپنی بے بسی کی مذمت کو  
لا فصل سے ماخوذ ہے اور اعلانِ رابطہِ مبارک ہے اور



هذا الرجل وبقوله ان يكون من فاضلك لا يشك لصاحب الميزان من قبل ما رتب  
 وار هذا الرجل ولا يشك لصاحب الميزان من قبل الميزان من الموقوف ووصف  
 راسه وحفنه ووصف الاذان والاربع اسفل فخري باقية ومنه قوله الانسان  
 لا يجعل نصوبه بطرح الميزان الا ان يكون له من التيسيل اراؤنكم  
 اني على سلطان ما ومنه فخري في كنه به الدعوي وانه نوار من رستم رجل في  
 يد به سر به افعي اخوان لا بد فيه حتى فخره فهو افعي ان كان فخري في هذه النهر  
 لا تفصل بينه الشهاوة حتى شهد ان له فيه فخري ما راد من غلوت فان اقر احد  
 افعي انك كنت فخري الما وفيه وانت قائم وليس لك فيه فخري فوصل الكلام و  
 لم يوصل فان قال افعي عليه قد اقررت ان كان في يدك مكن كان نصيبا فيه  
 البينة انه غصب من افعي فيه في يد رجل اقام البينة انه عبيد من عفرين  
 شته و اقام الاخر البينة انه عبيد وكان في يد من شته حتى اقبله الذي  
 في يد و هو لم يكن في يد من العفول العا و قد اذنت في يد ان لا و اقر  
 وقال الى اذنت العا في يد لا نها كانت ملكه و اقام البينة في ذلك تعقل  
 ان حال الحكم ان كان هو و اقر احد مكن لا اقر البينة منه فقد اقر ان  
 في البينة في الحقيقة انما هو افعي من العفول افعي في رجل ما لا او من فقال  
 افعي عليه انك اقررت في حال حيوان اقر انك ان لا دعوي ولا خصوصه لم عليك  
 فاشك في ذلك بالبينة بسبع و يندفع و دعاه وان كان بمكن انه يدعي عليه سب  
 حادثة بعد الاقرار مكن لا يصل ان الموجب والمسته اذا تعارض في كل المسقط  
 اخوان المستحق يكون بعد الوجوب سواء الفصل العشر بالاول اول من قبل ومنه  
 في الفخرة او دعوي اخوان لا اقام افعي عليه بينة انك ابرائش عن الدعوي  
 كلها في شته كذا يصح هذا الدفع ومنه و دعوي ابو شته فانك اقام افعي عليه  
 على الابد افعي ثم افعي افعي عليه افعي ان قال في العواب والا كذا  
 ليس لك على شي بسبع هذا دفع لا مكان التوفيق ولو قال ما او دفعه اصلا  
 لا يصح لعدم الا مكان في العفول الا شته وشته ولو قال ما او دفعه في  
 لا بد يكون اقر احد افعي ومنه في العفول العا و لو قال لا خصوصه في شته  
 يكون ابرار لو قال ما رتب في فاضلك فلا تستبرأ من دعوي شته يكون ابرار  
 افعي عليه في هذا الشايع في مائة و بعد فاته بسبب قبل في ان شرا و لو

اولي سبب حاصل بعد البراءة ببيع ثلث لا يقع البراءة من الزخرفة اذا اقر الرجل ان  
لا حق له قبل فخرنا به على ثلث البراءة بكل حق ما هو مال ولا ليس بمال كما لا يخفى لا يفتقر  
والقصاص وحده المقتضى وما هو ديني وجب به لا ما هو مال كالسنة والامارة وما  
وجب به لا ما ليس بمال كالهدية وارثي امانة وما هو غير مضمون كالنفس او امانة  
كالودعة او العارية او الجارة او ما دخل تحت البراءة المضمون كله ما هو مال وليس  
بمال لا يفتقر لاحق في كونه في موضع الحق او الكثرة في موضع الحق بغيره وقوله قبل  
فلان لا يفتقر الامانات لا قبل كل يستعمل في الامانات يستعمل في المضونات ايضا  
يقال فلان قبل فلان اي ضمن فلان ثلثا او اربعة البراءات كلها ثم واجبه من  
هذه الكثرة فانما توجب البراءة من الامانات والمضونات وما هو مال وما هو ليس  
بمال وتامه بالحق في اقراره هذا الكتاب بم امانته وكثرته وصايا المنيعة اذا وقع  
الوجه اليه التميم بالبعد المملوغة فاشهد الامانة على نفسه انه قد ضمن منه جميع ما كان  
في يده من تركه والعهدة ولم يبق له من تركه والعهدة عنه وقبله ولا كثيرا ولا قد استوفاه  
ثم ادعى بعد ذلك في يد اوصى شيئا وقال هو من تركه والعهدة وانما امانة قبضت  
بشيء وكذا لو اقر الوارث انه استوفى ما تركه والعهدة من الدين انما من ثم ادعى  
بغيره وينا يوالده وسبيع ودهاء ثم المحيط ولو ان ادعى عليه بعد ذلك يد عليه او  
دنيا عليه او حواري شرا ومنه فهو ضم الامان بغير العدي ان يجوز عليه فلا قبل بهما  
من العصري المعضوب او استحق من يد المذهب بالبيعة كما يظهر في تلك القضية وانما حق  
المعضوب منه متى لو اقام البيعة على المضمون يقبل فبيع هذا سبب ان لا يسبر في المذهب  
عن الضمان من منبهة المصنف لادعى من غير التزك بعد الفسخ حيث لا يسبب ولا يوالده  
لان من الوارث مشتق لا يبعد في حق المعنى فاقدمه على العشرة اقراره متافقهما  
كما انما ازل سئل ابو بكر عن رجل ادعى ان مثله احد بها عشرة ولا تخرى ضابط  
فباع الدار بخرب وكان مضيق مشرب الدار والعارضة فباعها ثمانية الدار وثمان  
فمنع المشتري عن ذلك اذ كانت ارضي المشتري بما ترك ثم ادعى ان عينه موزنة  
قال المشتري بانه من ذلك قال فان اشتد ابيه ببيع نفسه مسيل بها وطرح الطيحل  
استثنا مسيل بها وطرح الشيخ لا يجوز لان المعاملة جرت في مسيل بما لم يترك  
والف والشيخ قال الفقه ان كان له شرا جنة تلك الدار ومسيل سلوة اليه هذا  
وعرف ان ذلك قد يفسد على ما له وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل سلوة

[illegible]

من ابوابه رجل ادعى على امرأة انها سكوتت وقاتلت كذا امراته ولفظه وانفق  
 عدني فتردحت بهذا الرجل ان لا يثبت له في ثقتي ما صحت اختلفت منه على  
 امراته الزوج ان لا يثبت له ولا حاجة اليه اعتد او يثبت له الكفا ولا يثبت له الكفا  
 كفاي له في كل شيء كلفه يصح الكفاي والقياس على الكفاي وان جعل كفاي الكفاي  
 فلا يصح ذلك في حق الزوج انما لم يثبت له الا في وقت به صرح به بعد ما انكرت لم يصدق في حق  
 غيره في يد رجل من اهل البيت يدعي انه ابنه جواد الجسم واخام بنين من المسلمين او من  
 اهل البيت انه ابنه واخام الذي في يد غيره بنين من اهل البيت انه ابنه في ظاهر  
 ظاهره اقام الذي في البيت بنين في حق الجسم بمصادقة من الجسم كان الذي لم يثبت  
 فان اقام الذي بنين من المسلمين ويأتي المصدق بما كلفه للذي يكلمه عنه عند الكفاي  
 في كفاي ومنه يثبت في يد رجلها رجلان او رجلين كل واحد منهما انه ابنه في تمام ذلك  
 بنين في بيته منها وان وقت احد البنين وقتا قبل الاخر في نظر اساس البيه  
 فان كان موافقا لاحد الوقتين صح في الوقت الاخر في يقين الذي كان وقت موافقة  
 من البيه فان كان موافقا لاحد الوقتين يقين شكلا بوقت الاخر في شك شكلا  
 لم يقين كذب الاخر وان كان شكلا بوقتين فهو ان يشهد احد الفريقين وان  
 يقع بين والاخر ابن عشر بنين في قول ابي يوسف ومحمد راجع بسقطه ابن رافع  
 ويقع بينهما في قول ابي حنيفة في قول ابي حنيفة راجع وذكر شيخ الاسلام في بشره  
 انه يقف بينهما رواية ابي حنيفة ولا يصح الترخي وفي رواية ابي سليمان يقف  
 واسبقها تارخا في قول ابي حنيفة الرواية الاخرى في قول ابي حنيفة الرواية الاخرى في قول  
 شيخه واما في قول ابي حنيفة راجع وذكره عامة الروايات انه يقف بينهما وذكره شيخ  
 الروايات انه يقف واسبقها تارخا في قول ابي حنيفة راجع والصح ما ذكره في عامة الروايات في وقت  
 الروايات من ابي حنيفة راجع لانه لا عبرة للتاريخ في باب النكاح حتى وان ارجح  
 او اذ لم يتنازع في بيته يدعيه واما ما بينه وبينه من روايات في شك  
 يقف بينهما في رواية ابي حنيفة كما ذكره شيخ الاسلام واما عامة الروايات  
 كما ذكره شيخ الاسلام في رواية ما ذكره راجع رواية ابي سليمان في ذكره شيخ الاسلام  
 وفي بعض الروايات كما ذكره شيخ الاسلام ووفق ابو حنيفة راجع بين النكاح وبين النسب  
 فافترق الترخي في النسب وسقط في النكاح في النكاح واما سوا بين النكاح والنسب  
 واسقط الترخي فيها ومنه يثبت في يد رجل يدعي بنين خارجين عنه من جسمه ولا يثبت



[illegible]

في الادلة وخرجه من الاحكام من العقول و ذكر في الجاهل الصغير من يدبر على  
هو ليس به و هناك من يدبر يكون اقربا بالكل للمدعي من الادلة نفسه لا يفضل  
في الادلة في الامام طهر الدين في فساد و حاصل هذا ان قول صاحب اليد هذا  
ليس به عند وجود المذبح اقرار بالكل للمدعي في رواية الجاهل و على رواية  
الاصول ليس باقرار بالكل له و عند عدم المذبح لا يصح نفسه من ادعي هذا  
على اقرار و ادعاء و في اليد ايضا و قال هو في مع و ادعي في اليد لا اتفاق الا و ان  
من العقول الجاهل يمكن التنازع بين الادلة هو ملك المدعي انما قريب اذ لا يتم  
النية وان انكر ما يدعي باقائه اليه عليه من الهبة فان كان في يد المدعي عليه  
كلف اقرار باليد لله تعالى و كذا في الشهادة و لا يخلو لان الاعلام بالحق  
ما يمكن شروطه ذلك بالثبوت في العقول و يتفق بالمدعي و وجوب الخصم في الادلة  
من اقرم في نفي مع و وجوب الجواب اذا حضر ليفيد حذره و لزوم اقرار المدعي  
المدعي لا فلاح في الكفاية اعلم ان المدعي في نفيان صيغة و فائدة في صيغة يتحقق  
بها الحكم و هو اقرار الخصم و وجوب الخصم و المطالبة بالجواب و وجوب الجواب  
و الجاهل و انكر و الالباب اليه و لزوم اقرار المدعي و فائدة في الادلة  
الاحكام التي بينا فان كان المدعي جينا بغير المدعي عليه كلف باقرار باليد لله تعالى  
كان في الشهادة و الاستحقاق من العقول في فصل الاستحقاق و يجب ان يعلم ان  
الاستحقاق يجرى في المدعي و هو المدعي و في الشهادة اذا انكر المدعي عليه و يقول  
المدعي لا شهودي او قال شهودي فبطل او مرض لا يتحقق من العقول و في ادعي  
المتحقق ايضا المتحقق عليه اذا اراد ان يتحقق المتحقق عليه ما جاز له و وجوب في الشهادة  
ولا يخرج من ذلك بوجه من الادلة و كذا في الجاهل و ان كان المدعي في شهود  
عليها لا يمكن نقده الا بوجه و ضرر نحو الخشب انما هو و حجر الرخا و انهم انكرت  
و الموزون و خففوا في حال معهم يتحقق اليه صيغة التنازع و موجه العقل يكون  
على المدعي عليه و التمس ان التنازع في صيغة رجا صيغة الشهادة بخبرة المدعي به و انما  
منه فشهد و ان في التنازع ان شهود المدعي شهد و المدعي في يمينه انما هي المدعي  
و ان في التنازع بين الادلة يكون فاحشا فلا بد من اقرار شك الادلة  
من الادلة في فساد و في اهل سعة ثبوتها في ثبوتها فانما اقرارها اليه ان كان  
في يد المدعي و انما الادلة بغيره في يد المدعي و ان في يد المدعي

والصحيح



این باب بیع باع ملک قال است و ما فرقی بعد از آن اقرار الالبان بکون البان  
ملک لا یدعی علیه کی بیع و عواد لشخصه و عواد لغیر من العتق و لو انما یقول  
بیسبب الارش ثم ادعی الشراء لا یقبل و یشتد انشاء قضی من العتق بیه و علی غیره  
ثم انفراد او البیعت قبل بیع من العتق بیه فاما اذا قال شود و ادعی علیه انما الارش  
قال مات ای و الدار لیست له لانه و هیالی بیع حیاته و صحت اولاته باعها بخریه حیاته  
و صحت لم یکن ذلک و قد یبینه اهدی لان الثابت بالبینه العادله کالتاسه حیاته  
ولو ما یخاف انما الدار لیس بین ابیه یا ثبات و یدعی الدار لیست له لانه و هیالی او ایها  
شخصه حیاته و صحت ثم ادعی المیراث بعد ذلک من الاب بیع و عودی المیراث منه  
لان استوفیق بین الکلامین ممکن لا یکنه ان یقول محلیه البیعت او البیعت و یرث  
من اثباته بالبینه فبیع ملک الاب فاما و صار میراثی فی عده فاما و قد مر من بیع  
فی کتاب الشکایات یومضه ذکرنا ان الکلام یم باجره فاما و اصل بقوله مات  
ای و الدار لیست له و قوله لانه باعها بخریه حیاته ان لم یرد باول الکلام فبیع ملک  
الاب ایضا فیکون و عودی المیراث بعد ذلک بخلاف ما اذا قال لیست له لانه و یکنه لان  
فاما و یدعی الکلام یوجب نفی ملک الاب فیه من الاصل و لا یکنه و عودی المیراث  
بعد ذلک مر اکثر رهنه فاما و یدعی فیه عاده و یدعی کفاح اصابه بقتل و عودی المیراث  
او سبب بینه من العتق و انما لم یکن فی بیعت احد هما و لا و کل بهما بعد حیاته فاما  
فاما و اولی لانه لا یخاف من له فی ذلک انما فی فیه له فی ذلک و یکنه و لم یکن  
ذلک بطلان کفاح الاخر و بطلان من و نه بعد ذلک ثم شرح اجماع فاما و قد کلام العمل  
بالاسبق منها تارینا مر البیعت و لو ادعی حیاته من حیاته ان الشراء انما البیعت  
او و بیعت الخیر له و سلک البیعت لا یسبغ بعد تمام البیعت مر بحث را و یدعی کفاح اصابه  
و اما ما بالبینه فاما و قد فی الاول و الا لکن صریحه مر حیاته و ان ارشاد احد هما  
فاما و اولی فی کل حال مر خلاصه و ان ارشاد تارینا مر احد هما البیعت فاما و اولی  
و صحت و لو ادعی حیاته له فاما و سلک البیعت و رهنه و اثباته و یدعی به میراثه و طالع بطلان  
الدرین بیه لانه ما انما الودان و قد یکن اکثر الدرین بیه کونه خصا بعد ذلک ان اقام  
البیعت لیست فی جمیع الدرین و لکن یختلف اهدی ما فی شیه مر هذا الدرین و الا برسم و ان  
لم یسبغ الارش ذلک من الشراء فاما و یدعی حیاته و صحت خصا قصه الودان و اولی  
تدوین فاما و یدعی الودان و یدعی الودان فاما و یدعی الودان فاما و یدعی الودان



[illegible]

ای و



[illegible]



فأبى أن أقام العبد شئ من ما ادعى الله فيه وهو ما ادعى من الترخيم إنما هو ادعى  
بدي عليه أن الشاهد قد علم في العبد وادعى فيها لا يبيع وعذاه ولو أقام البينة على ذلك  
لا يبيع بینه كما حكى فتوى شمس الدين السرخسي وشمس الاسلام الماورائي  
وغيرهم من فتوى العبد من ادعى عليه على الشاهد أن يكون العبد وهو ادعى وجوب اسد  
العبد عليه لأن الشهادة لا يكون إلا بعد دعوى العبد وجوب ادعى وجوب ادعى عليه والعبد  
حين اجاب ادعى فقد صدقته ان ادعى عليه العبد وقصر به فتوى العبد وقد ذكرك  
في العبد وانشأ قضاء القضاة في البينة وقوله لا دعوى في عليه يفرق اياه سائر  
الاشخاص اذا ادعى دعوى عليه ثم صالطه وان لا دعوى في عليه ثم ادعى  
دعوى اخرى يبيع ويخبر في انه دعوى كانت ثم العقول ذكره في دعوى العدة ادعى  
على امرأة طلقها فقالت من سكته دعوى يوم كنهه فابى فاجبه وبني بوفاته فخرت دعوت  
بهذا العبد اتقضا لعدة العدة في العبد من كذا امر ان يدعي من طلقه لا فرم الكوة قال  
لم يجعل مال القباله اليه وادان بيمينه المقر في ان مال القباله قد وفقت اليك  
لا يقبل به الا دعوى ولا يخلص في ظاهره بيمينه بيمينه من قضاء السلف والشافعي  
يصدق في هذه الصورة ولكن لو سلم المال اياه المقر لم يملكه كذا انما كره فتى  
جنته بانه يباين وادان وينا حق كونه فيكون الخلف اقرب اليه الفقه والسير فيه  
رجل ادعى على اقران هذه الامانة بملكه قد كانت تحت يده في يد وادان البينة عليه  
ثم ان ادعى عليه كان قد اشترى من فلان قال ابيع مع البائع على ان يخلص  
للمدعي ثم ان ذلك العبد ان يدعي عليه ذلك البائع واقام البينة عليه بالبيع  
واقام العبد عليه البينة الشايع والامانة في يد وقال القاضى يدعيه ادين بینه  
خارج ادعى العبد على فلان البائع لا اقال البائع مع المشتري فقد صار بيقا  
بعد ان حق ان ثبت فسادت اليه بملك محدث فصار مكانه ادعى ملكا محدثا فلا يقبل  
بینه لانه امر المتحقق من فتح الكوة في حذاره واكتشف له في دجابه وادعى عليه  
حق استخاره يوم ما يدعى بجا اختياره من شئ المتحقق ولا فتح كوة اليه جانب الجار  
بمثل يكتشف له في دجابه ولا يقدر جاره على الترخيم في اليوم وهذا اختيار  
المشايخ من المفتوي في هذا الزمان فليسوا يلقون فيه اهل الزمان اما كونه في القوا  
المتقدمين بانه لا يبيع لانه يعرف في ملكه فلا يبيع لا ذكر ما وان اخر بغيره من التهرب  
لما صاحب البينة ولو فتح كوة في حذاره ولا يبيع والفتوى في انه ان كانت





1911



الوارثان

بهر يك از آنكه در اين باب فرموده است و در قول من بديهي است و البته در علمي عدم است  
 متناقض است با بديهي و در حق ما وجهي ندارد بقبول قول او و لا يقبل بينه ولا يصح استصحاب  
 و لكن بشرط بديهي و دعوي صحت و لم يجره كذا لك اذا اقام احد على اليقين في صاحب  
 امر او قرآن رب العبد لم يجره كذا لك لا يقبل الاقناع ان الامر دعوي بل لم يصح بديهي  
 انما صحت الاصل ان الامر دعوي قبل الاقرار لا يمتنع صحت الاقرار و الامر دعوي بعد  
 الاقرار ببعض ما دخل تحت الاقرار لا يصح الاصل ان الامر دعوي حتى اقام اليقين في  
 ما ادعيه و قد سبق مبني الاقرار بمقتضى ما ادعيه من غير التوقف في التوقيف بين امر و  
 وبين ان قرار ما في الاقرار مثل ان هذا العبد لفلان ثم ادعي المشرع ان فلان ساعد  
 على اقراره لا يقبل منه اليقين لان التوقيف بين الامر و بين الامر دعوي متعذر  
 لكان انما قضى لا دعوي بل كذا في نفسه في الزمان الذي اقر به لفلان كانه قال  
 هذا العبد لفلان و لاني في هذا القول و لو اني كنت اريد انما قضى و انما قضى  
 ما في حق الامر دعوي و اليقين في حقوق العباد لا يقبل الا بعد دعوي صحت القضية  
 او دعوي رجل صحت في بده و اقام بغيره له فاحتمل ما يجره من ان في حق من الحق  
 عليه بدعي ان هذه الصيغة كانت لفلان فيما عدا من رجل فاحتمل ما يجره من ان في حق من الحق  
 و ان الحق له فذلك ان الحق و دعواه لفلان هذه الصيغة ملك البائع و لا ولي له اقام  
 بينه على اقراره فتمد امر في حق في غايه الحق و ليس كذا في ان يجره بديهي امر في حق  
 على سبب الوقوع في ملكه لانه واقع ليس بعد وقوع عليه ملكه فاحتمل ما يجره من ان في حق من الحق  
 من سبب الوقوع في ملكه فتمد امر في جواب و امثالها بدعي على ان الامر في البيع بعد  
 القضاء و مسودع شرعاً في الزجره و في دعوي فقه الايمان لا بد من بيان الايمان  
 لان الايمان في فقه بعض علماء من روایات انهم يكونون في الحقيقة مثلنا من الروایات  
 و بعض ادعي غايه بدعي ان كونه ملكه و قد اقر ما يجب اليه بذلك في اقام امره  
 عليه اليقين ان الامر في استصحاب هذا الايمان متى يكون و فاحتمل ما يجره من ان في حق من الحق  
 او قراره ليس ملك الممتنع باقفاق الروایات و هل يكون اقرار ملك الواجب  
 على روايه ايجاب كقول او را باقرار روايه الزبانات لا يكون اقراره اقراره فتمد  
 جده المسئله كان الامر في اقام بينه على اقراره بدعي ان كونه ملكه لانه في هذا الحق في  
 او را باقراره او را باقراره ان هذا الايمان ملك الواجب على روايه انما في كذا لك  
 على هذا اقام الامر في عليه بينه على ان الامر في استصحاب حقه او قال بانها رسيه

[illegible]

والشئ

4



دعوى تقبل كذا هنا وان لم يصح الدعوى وهو المختار من المصنوع والشهادة على القضاة  
 لا تقبل من الدعوى المصنوع المتأخر فيه قال بعضهم لا تقبل وقال بعضهم تقبل  
 وهو المختار القضاة ابي حنيفة لان الوقت من المدة وهو المختار من المدة لا يشترط  
 ان يكون كاشفا على المصنوع وقت المدة من الزاوات الغائبة اقلها بان  
 اقراره ان كان على غيره لا يصح ذلك بان يقضي اقراره بطلان حق الغير  
 بحيث ينافي بطلان حق الغير الى اقراره ومنه كجولة السب اذا اقرت بالحق  
 فانها لا تفي بزوج وادعائه الزوج لا يصح في حق بطلان المصنوع ووجه  
 الاول والذين عرفوا مذهبهم قبل الاقرار لا يقر على الغير من المصنوع ولو  
 يثبت عينا ثم اقر المولى بالحق بغيره بطلان وصحة المصنوع فالتحقق ما ذكر  
 في ابي حنيفة انما هي ابي حنيفة على الذي في يد يده ان كانا اقرت وهو حاكم و  
 انما الذي في يد يده البينة ان القلان الغائب او دعه عنه فانه يقطع بالحق  
 فان قدم فلان الغائب وانما ابي حنيفة انه غير ولا تقبل بنية الحق او لي غير  
 اقراره ثم اذا رجع عما اقر به في حقوقه فانه يقطع في حقوقه انما من  
 من كسبه بالحق والحق والحق والحق من المصنوع والدية ومنها المصنوع  
 والحق وقت المصنوع وتكون ذلك من المصنوع اذا اجمع اربابها وبه المصنوع  
 فان من ادعى استحقاقا بغيره في المصنوع فكلان قبضه بضمنا وقبضه ابي حنيفة  
 ليس بمصنوع من المصنوع عند سالت من زوجها المصنوع بشرط ابيها باياه ثم ادعت  
 ان كان لها منها ثمن لا يصح ولا تقبل بنية يده لكونها كانت طلق وقبضه الثلث  
 لم يصدق في قال استدانها فيها فخر من حيث المصنوع لانه كان ثمنها ثمن لكن في  
 المصنوع في قبضه المصنوع اقراره الله فقد ذكر في حق ابي يوسف رجل مات  
 فقامت امراته ولده المصنوع ولم يكن له رواتر وانما رواتر الميت ثم اقاموا  
 البينة ان زوجها طلقها فلما في صوته فانهم يرجعون اليها بما اخذت من المصنوع  
 قال ابو حنيفة روى ابو يوسف في امراته اخذت من زوجها مال ثم اقامت بنية  
 ان كانا طلقها فلما في صوته فانهم يرجعون اليها بما اخذت من المصنوع  
 رجعون على المصنوع روى ابو حنيفة من المصنوع روى ابو حنيفة المصنوع ولو  
 ادعى على امراته طلقها وقد تزوجت في تزوج اقر بصف هذا الزوج باليه لم يعلم ان  
 هذا امراته المصنوع فان طلق المصنوع وان طلق المصنوع آه على ابنتها

ملحوظ

فان حلفه انقضت وان شئت يقضى للمدعي كذا  
ثم انما انما قرار ليس بسبب الملك منه وهو اخبار عن ثبوت حق الغير على نفسه  
ثم انه قد تم تخصيص الاخبار بالشارع اذ لا يثبت بانها حق ابتداء ولا نه يقدر  
سبقه من غير انما انما العلم ان القرار هو اخبار عن ثبوت حق وانما حرم بوجه  
ولا انه من الكثرة فالاقرار بما من ثبوت حق الغير على نفسه وليس بانها حق  
مكتفٍ بظهور المقر به لا بثبوت ابتداء الا يرى ان لا يصح الاقرار بالاطلاق والنفقة  
مع الاكراه والاثبات يصح مع الاكراه وهذا انما هو الحق في نفسه وبالله الموفق  
ان كان في قراره لا يخلو اذا اخذ من كرم منه فيما يشترطه من ان لا ان  
بغيره بل في نفسه يكون تملك مقتضى اقراره في نفسه وبالله الموفق  
لا ثبوت ابتداء لان الاخبار من امر ماض وحكم الاخبار من امر ماض فظهور الحق به  
لا ثبوت ابتداء ومقتضى انما لا يمكن فلو لم يوافق المقر ما علم فظهور الحق به  
غيره لا التملك به ابتداء من غير الوفاة كما كان حكمه لا في المظهر والاثبات  
مع الاقرار بالحق للمسلم ولا يصح تملك امر ماض ولا يصح الاقرار بالحق والنفقة  
كله ولو كان اثبات يصح لان خلافه كره وعنفه اذ انما منه كما هو الصحيح واما  
الاخبار في هذا المثل يجله سواء فيما يثبت في نفسه او لا لا يثبت من غير الاقرار ان  
الاقرار بالاطلاق والنفقة كذا ما علم كذا اخباره لا من المقتضى في نفسه الاقرار  
والاثبات في هذه التصرفات مع التملك كذا مع الاكراه من جهة اذا اقره ما علم في  
المعلوم من كونه مطلقا وبين المجهول وانما التملك اجبره من شرطه وقدره مطلقا  
معلوم ما كان المقر به او مجهولا بعد ان يكون المقر معلوما وذلك انما هو المعلوم  
ان جهالة المقر به لا يمنع من الاقرار لان الحق قد يلزم من جهالة الحق انما التملك  
بمقتضى التملك وشرح من جهة لا يعلم ان جهة او عليه بقية ما لا يعلم كذا الاخبار  
الاخبار بثبوت الحق فيجب مطلقا في جهالة المقر لان المقتضى لا يكون ان يكون  
مجهولا لعدم جهالة المستحق وبين المجهول لان جهالة جهة المقر ماضة من  
جهة يجب وقبها عليه فانما التملك من اجبه انما كره عليه لان كونه المقتضى  
انما هو ذلك يصح اقراره بالبيان في نفسه عليه من التملك الاقرار بالمجهول يصح  
ويؤيد بالبيان والاقرار بالمجهول لا يصح مع الكثرة ما ذكر بين شيان من جهالة  
مستقوم ومصدق المقر فيما بين ولم يدع عليه ثبوت كذا في المقر تملك ما بين فقط

١



وان من قريها بين وادعي عليها زيادة زنده تسليم ما بين يوم والاقرار  
 وقصدت في القول في الزيادة قول المقر مع طرفة لانه يكثر الزيادة في القار  
 فانه وانما اصل ان كل تصرف لا يشترط صحة وتحت اطلاق ما هو في تلك  
 المعصيات فانه لا يربط بها لا صحيح وذلك كما يقرب والودعة ما يشهدا  
 فانها لا يمنع من الغصب والودعة وتحتقها فان من غصب من رجل  
 مالا مجهولا في كسب او دعه مالا مجهولا في كسب فانه يصح الغصب فالودعة  
 وشئت حكمها ما لم يكن في المجهول قدر او غصبه من المجهول لا يتم البيان في  
 المجهول بطلان وضعا اليه اذ هي زيادة طرفة اذ اقام اليه بنوع او شاة  
 او بقدر واحد منها والبيان اليه انه صحيح او موجب كذا فحتم ان تلك كانت  
 قاطبة ورنه من شرح المكي في الاصل فانه ان جهل المظهر لا يمنع من الاقرار  
 نحو ان يقول زنده على وجه وزعم فلا يصح الاقرار لان زنده انما لا يثبت كذا  
 لان مباحا وكذا تلك جهل المقر يمنع من الاقرار احصا نحو ان يقول بطل  
 كل شيء احصا في نفسه وزعم لان الحق عليه مجهول وجهل المقر لا يمنع من الاقرار  
 والبيان في ذلك المظهر لانه هو مجهول فاليه بيان من الله حرة اذا خال  
 الرجل جميع ما في يده من قليل او كثير من عبدا وعشرة بطلان ضد الاقرار  
 في جميع لانه عام وليس بمجهول من انما من رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس  
 من الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال ابراهيم جميع فرائض لا يصح الا ان يقول  
 بطلان فانهم يفتنون في صحة اقراره وابراهيم من الله حرة من كتاب الاقرار  
 في الفصل الاول ثم في كل موضع بطل اقرار المقر مكذوب المقر ثم اعاد  
 المقر اقراره فان كان على المقر في الف درهم فقال المقر له اقبل به لا عليك اخذ  
 بهما وهذا استحسنه القاضي في القياس ان لا يأخذ بهما وجه القياس ان اردوا ان لا يقر  
 ان لا يقر في قولك ما لك في شيء رد الاقراره وانما في حاله الاقرار وجه الاستحسان  
 ان الاقرار انما في المقر رد والمقر رد الاقرار الاول فاذا صدق المقر  
 في ذلك فقد تصادق جميع ان رد المقر له كان باطلا فيبطل اقراره عاد الاقرار  
 الاول كما لو تصادق ابيع ثم يقاسم لا تالة فانه يرتفع الاقرار ويعدو علم ابيع  
 في كذا ايهما ولو اقر رجل بابيع من ربيع ومجد المشتري به واقعة المقر في الحدود ايضا  
 ثم ان المقر له ادعي الشراء لا يثبت الشراء وان اقام المشتري بيته في ذلك

[illegible]

هو في اوجه رجبته اوجه فوجه اوجه وبن واجب او حق لازم من اوجه وقل  
الشيخ ان اقام الاصل ثم الامتياز في اوجه فوجه في حال رضى الرضا وبن  
ان يكون هذا اقرارا لما كان الوقت من كسفت انما امكن في كتاب ابي جعفر واصل  
اخر كل اقرار حصل في ضمن ابيع او اصيل ابيع يسلط ذلك الاقرار لان  
الطلاق للمختار موجب مطلقا في المتضمن من الامانة وقل قال من لا يرضى  
عن ابد فهذا اقراره بغير اية وانه وكذا لو قال من لا يرضى بطلاق من لا يرضى  
نبت وكذا لو قيل من لا يرضى بطلاق من لا يرضى بطلاق من لا يرضى بطلاق  
قل لغيره افضى الاصل انما هو الذي لا يملك فقال نعم او قال هذا اهلكها  
او قال ساهلكها او سوف اهلكها فهذا كله اقرار بملكه او كونه الاصل  
من كسفت الامانة الاصل ان اقرارا لاثبات في نفسه صحيح وفي غيره  
باطل وانما يكون اقراره في نفسه او اقراره لغيره اقراره بغيره فانما اذا  
تضمن اقرارا بغيره بطل في نفسه بغيره فانما اذا اقراره بكون اقراره بغيره  
الغير من اقراره بغيره بغيره بغيره فانما اذا اقراره بكون اقراره بغيره  
او نبت لا اوري بغيره بغيره بغيره فانما اذا اقراره بكون اقراره بغيره  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
العدة من وقت اطلاقه في وقت اطلاقه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
لان لا يلحقه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
تضمن في اطلاقه ان اشد المانع وقت الاقرار بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الشارع فيه وسئل ابو بكر بن محمد قال فلان بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فيه ان اهل هو بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
تلك من كسفت الامانة اصل اقراره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
في نفسه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
كسفت من وجهه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
ولو قال من لا يرضى بطلاق من لا يرضى بطلاق من لا يرضى بطلاق من لا يرضى  
فذلك المانع في بطلان الامانة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
ان لا يرضى بطلاق من لا يرضى بطلاق من لا يرضى بطلاق من لا يرضى بطلاق  
لما ذكرنا ان الامانة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

هو ووجهه ووجهه فتمت هذا من ان اذا فسر موصولا محصورا فهو مشر كذا ومن  
من ان المجرور ووجهه انما لا يماثل في المقتضى المبرك من احد كون او ان يثبت باليد من  
على يد كاري في ايه الى الطالب واجرة بذلك فوجهه به وقال الذي ما كان  
اشترى بها شيئا فذهب واشترى به شيئا وذاك الباقية قال قد قيل ان المالك  
من المال المطلوب وقيل ان المالك من مال الطالب قال وهو الصحيح وعلى فقال لا  
لا امر وشرا ووجهه به فاما في قبضه والصحيح من العلم ان يقال ان الرضا بقبضه في الاصل  
بمشرقة الا ان في القبض في الاستبراء وهذه العلة بشرط ان الاصل في القبض  
وهو الصحيح رجل به رجل انما هو من فاما رجل وقال في قبضه ما نقلنا عليك فانه  
بعد قبضه وما كان قبضه فخرج المالك من قبضه فاما عليه اليه مع علمه ان ليس  
في القبض فاما كان في يد المالك فخرج اليه بمشرقة الا ان في قبضه فاما عليه اليه مع علمه ان ليس  
فقال ان قبضه من الغائب قد ذلك وان شاع به به المرفوع في مال اليد ارفع  
و لم يكن على المالك قبضه في ذلك فاما في قبضه فخرج المالك من قبضه فاما عليه اليه مع علمه ان ليس  
في قبضه فاما كان في يد المالك فخرج اليه بمشرقة الا ان في قبضه فاما عليه اليه مع علمه ان ليس  
اشترى او ذلك منه قال في المقتضى ان قد م الطالب قبل ان يبيع فاما عليه اليه مع علمه ان ليس  
فاما في الطالب القبض فاما كان في يد المالك فخرج اليه بمشرقة الا ان في قبضه فاما عليه اليه مع علمه ان ليس  
اما في الطالب بعد اجازته ذلك قبضا جديدا وصار كانه كان وكذا يوم قبضه المالك  
المالك من المالك فاما في قبضه فخرج المالك من قبضه فاما عليه اليه مع علمه ان ليس  
وكيل الى الطالب ووجهه به وقال الذي ما كان اشترى بها شيئا فذهب واشترى به شيئا  
بشيء شيئا وذاك الباقية قبل جهلك من مال المطلوب وقيل جهلك من مال الطالب  
وهو الصحيح من المصنف ووجهه به المصنف او ان قال لعل لم تملك فلانا فقال كذا كان  
مكتوبا في المصنف المصنف او قال قلت عددي هذا ان المصنف ان اقراره بالتصديق  
الديني في ما لم يقر به بعد ولو قال لفرقة اقراره الذي في عليك فقال المصنف  
ارسل هذا من كتابه فاما اقراره المصنف فاما في المصنف او ان قال ما نقلنا  
وهو درم ووجهه به المصنف او ان قال لفرقة اقراره الذي في عليك فقال المصنف  
فاما في المصنف او ان قال لفرقة اقراره الذي في عليك فقال المصنف  
او ان قال لفرقة اقراره الذي في عليك فقال المصنف او ان قال لفرقة اقراره الذي في عليك فقال المصنف  
فاما في المصنف او ان قال لفرقة اقراره الذي في عليك فقال المصنف او ان قال لفرقة اقراره الذي في عليك فقال المصنف

نقلنا

ومنه رجل اقرا في حق من ملان الف درهم كانت له عليه فقال ملان قد قضيت  
 هذه الف درهم ولم يكن لك علي شي وكذا لك لو اقرا في حق من ملان كانت هذه  
 الف درهم قال المقر له ما هو مالي فقصته فانه يوم المقر له مال على المقر  
 له فقصته اذا اقرا رجل انه اقضى من رجل الف درهم كانت له عليه وقضتها  
 فقال ملان اخذت مني هذا المال ولم يكن لك علي شي فوه عليه فانه لم يقر على المقر  
 له مال بعد ان سلف له ما كان له عليه فلي وروى عن ابي يعلى انه سألني على  
 المقر له وجه ما اقضى في نفسه بغيره انما اثر وصول حقه اليه وذلك خبر لازم لانه  
 شبا وكذا لا قضاء وعبارة من قضى قال المصنفون من حكم الغير لان المقضى يتوفا  
 من مال المقر له من ملكه فغيره متقاضيه به والقضى المصنفون من حكم الغير  
 سببه لوجوب القضاء عليه لا قد اقضى في نفسه وبنا على صاحب ولا يشترط القضاء  
 على صاحب به فلو لم يكن يتوجب اليه ما لا خلاف في رد والمقبوض ومنه من قضى  
 هذه المالك على نفسه انواع فحق فوج منها كان القول قول المقر له بالاجماع  
 وهو منكره الواحدة والاقرض والاقتضا ومنه اذا قال اخذتها منك  
 وديته وقال الاقرض لابل فما يكون القول للمقر له وكذا لك لو قال قبضت  
 منك الف درهم قد وجبتها وقال المقر له ما وجبتها لك فالقول قول المقر له  
 فيومر به ما قضى في المقر وكذا لك لو قال قبضتها بكذا فلان قد كانت ملان  
 عليك لو قال وجبتها فلان فحكم في قبضتها له ودفعها اليه فالمقرض في المثال  
 كلها من النسخة المرفوعة من الموت لا تلك اشارة ببعض الغرر في البعض والبيان  
 ما كان له من قبضه من غير العدة وينبغي ان لا يسمى المقبوض حقه فاقضى في يكون  
 في كذا بين الغرر ما بالخص من عندنا وقال المشافعي ربح المقبوض باسم لخاص  
 ويجوز للمقبض ان يقطع من بعض الغرر دون البعض لان في اشارة البعض  
 ابطال حق اعيان قبضه مما اوجبه اذا اقرا المقر له ما لا يرد له بدنه من قبضه اقرا به  
 في ماله مثله وان كان اقرا بالعارض فذكر في اجماع المالك لان هذا من قبضه  
 في ماله يبيع حقه الاقرا بالعارض مما اوجبه اقرا لا يرد له بدنه من اجماع صحيح اقرا  
 في ماله المثال دون اقرا له ماله درهم ثم قامت اليه قبل موته ان المرأة  
 كانت المقر له زوجها في حال حيوانه عليه صبيته قالوا لا تقبل البينة على البينة  
 اذا كان اقرا الزوج لها بالمهر في مرضه ثابتا بما امر السراج به اقرا المقر له

حوارته باطن الا ان يندقه الوارثه ثم الكافي ولا يجوز ان قرار المربعين لو ارشد  
 برين او عين الا ان يندقه قبل بقية المورثه عندنا وقال الشافعي ربح يجوز ان يندقه  
 بين العتق ثم التامري ولو قال ثرا من من جدين ورم استه او دونه الموت  
 ببيع اقراره ولا يبيع بغيره اجماعا من اجماعنا فانما استه فهو اقرار بما التامر  
 بخاصته لو قال رجل لا ارضى عتقي هذا فقال نعم فقد اقر بالثوب العبد  
 وكذا لو قال ارضى عتقي هذا او جعص واري او سرح وارضى او ارضى  
 لجام بطل قال هذا كذا اقراره ثم انما يندقه في كتابه او في بيع المتعاقب وكره شمس  
 الا بغيره اقراره في كتابه او اقراره ان ارضى اما دونه لا يندقه لان المتكول منه  
 بدل وهو لا يملك المتكول واما ما جاء في قول علي بن يوسف وحمد ربح يندقه لان عنده المتكول  
 اقراره فهو يملك الاقرار ثم انما يندقه في عتقه او في بيعه او في اقراره ثم  
 مات فقال المقر ان ارضى عتقي او قال المورثه في مرضه فان القول قول المورثه والبيعه  
 بينة المقر وان لم يتم بينة داراه مستحل فمردك اجماعا من اجماعنا وكره بينة جهل او  
 البز وروي في كتمان المورثه وروى مطلقا ان البيعة بينة من يدعي العتق والطلاق عتق  
 وكذا لو كان في شهود الاقرار انه في العتق او المرض شهود العتق ولي وهذا اخذت  
 واما هذا اخذت في مرضه في كتمان وسبب من عرفه في كتمان فليس له في مرضه  
 ربح اقراره لو ارشد يندقه ثم مات ثم اخذت المقر له وبقية العتق في المقر له في  
 الاقرار في العتق وقال بقية المورثه لا يملك الا في مرضه فانما يندقه في مرضه  
 يدعي الاقرار في المرض وان اقامها البيعة بينة المقر له او وليه وان لم يكن المقر  
 بينة داراه مستحلف المورثه كان له ذلك ثم يقول عاوي وروى في مرضه واد اقرار  
 العتق في مرضه قبل ان يندقه تحت البراءة كمال من هو مال وما ليس له مال كالمكفاله  
 بالنفس والعقاص وحق القذف وما هو دين وجب له لا ما هو مال كالتفريط والافس  
 وما وجب له لا ما ليس له مال كالحرم والرسا اجنبية وما هو مضمون كالمضيق والمائة  
 كالموت في العتق والبراءة وانما دخل تحت البراءة المقتضى في كتمان هو مال وما ليس  
 له مال فان قوله لا عتق في كتمان في الخلق والكره في جعل الخلق فيهم وقوله قبل ان يندقه  
 الا ان مات لان قبل ان يندقه الا ان مات يستعمل في المضمونات ايضا فقال فلان قبل  
 فلان اي ضمن فلان فلان وليس في البراءة كلمة اعم واجمع من هذه الكلمة فلان  
 يوجب البراءة من الامانات والمضمونات وما هو مال وما ليس له مال وهذا ايضا يندقه



41

مکون



بعضه او من خلافه حبيب و دل او صرف وقد ذكر انه قضى فيه غير مجلس الصلح على  
و يقول بعضهم ان الاما في مع هذا الاما في رتبة الصلح يستلزم من الصلح على الاما في  
بعد و عدلي فاستدق قال لا لان طريق صحيح الصلح على الاما في من جانب كذا  
بجمل ما اخذت من حقه او عوضا من حقه به وان يكون الحق ثابتا في حقه يمكن صحيح  
بما الصلح او على خطا او ما معلوما و ادعي ادعي عليه الصلح ان كان الصلح على حقه  
القول في حقه ليدل على قضى بدل الصلح وان كان الصلح على خطا حقه من الحق لا بد من  
بكر قضى بدل الصلح ومن ذكر قضى في مجلس الصلح وهو شرط في بدل الصلح  
بعض المتفرق من فاعا شرط و بعضهم فاعا لا شرط و ذكر بعضهم يعني عن بيان كذا  
لمن ليس فانه لا يملك حيله يانه عند ذكر قضى من المجلس اجماله من حكمه قرار  
واجب ان الية ومن وهو ان لا من المبسوط ثم في المصنوع كذا و فاعا العقد بما  
و ادعي جميع ادعي قال لا يملك اما ان صالح مدعي المدعي او من الحق فان صالح مدعي  
المدعي كذا ثم قضى الصلح قبل استيفاء المقتو و عليه يرجع بجميع مقتو و ان يتو  
شيئا منه يرجع باقية من المدعي فان صالح مدعي من ميراثي فاعا حقه حصة او من  
حق ثم قضى الصلح فيكون هذا اقراره بحقه غير جميع بجميع ذلك ثم المدعي مدعي  
و فاعا صالح مدعي من حقه كان اقراره بالحق و لو صالح من دعواه لا يكون اقراره  
بالحق و قد ادعي عليه المدعي و قد ادعي عليه المدعي عليه ذلك فيقول ان يتم  
المدعي اليه ثم سطر المتوسطون في ان يدعي المدعي حقه و ادعي عليه المدعي  
و فاعا المدعي فاعا في هذا الوجه فاعا الصلح صحيح و يكون دفع المدعي المدعي  
مقتضى المقتو من غير المدعي فاعا من ائتمار المدعي و نحو ذلك يكون بائنا كذا في جانب  
المدعي عليه و ادعي جميع الاكثر شيئا المبسوط فاعا ادعي رجل به يدعي رجل  
و مدعي في اقراره فاعا صاحب الدار من دعواه او من حقه او من دية او من  
ميراثه و لم يسم احد و صالح في دعواه مسافة فانه يجوز ان الصلح عن المدعي  
صلح على الاكثر و يجوز ان هذا الصلح من الميراث و الوصية صلح من الاقرار  
لان المدعي بيان حقه في الميراث فيكون هذا صلحا عن الميراث على المعلوم وهو جاز  
كما ذكرنا في المبسوط و فاعا هذا الصلح بعد هذا ينظر ان قال المدعي عليه و قضى الصلح  
صالحه من حقه او من نصيبه كان هذا اقرارا منه فاعا هذا الصلح يقول له عن  
ما اقررت له و فاعا كان اقرارا له فاعا هذا الصلح اقراره بالصلح اقراره بالصلح









[illegible]

[illegible]

من البيع بغيره الى ذرا و ذرا لا يصح فاصح تخصيصه بكل من مضاربه في السفر  
تطرح عليه الطريقه وانما المضاربه منه بل يحتمل ان يقال لا قبل ان يثبت  
قال المضاربه بل بغيره انما يطرح بغيره في السفر في السفر بل لا يطرح بغيره في السفر  
هذا البيع بالمال الذي يخرجه وهو ما عت اليه المضارب و قصد منه المصالح  
اولم يخرجه من ذلك شيه ابله سائر الورثه بل لهم ان يضمنوا المضارب  
بعد المال قال لا قبل فان اولى بقية الورثه او كلامه بل هذا المضارب بعد المال  
عند القدر فكل ما ياب يدبر و عوي كروي فيمكنه من ان يضمن و هو يضمن  
ما و لم يثبت بل هذا جواب ما قال فلم قبل وان سأل انما في ما تضمنه من الخصم بل كان  
بعد ثم قلنا و في ذلك قال المضارب لم يضمن من ذلك قال و ما ياب المالك في الحقيقه  
بل لعله ان يخرجه بل بيان ذلك قال لا قبل فان اقام البينه على ان مورثه لم يضمن  
و في ذلك انما قال المضارب و ان يضمن ذلك على مورثه ذلك بغيره البينه قال  
لا و كذا الجواب في كل الامور و المستحق و المستحق و المستحق و المضارب اذا  
اولم عليه شيه و ذلك فاجاب هذا الجواب بما يدبر و عوي في حيزه و اولى به  
و استحق فلهذا ثم اقام البينه على الا بغيره او الا بغيره او الا بغيره  
و ذلك لا يبرهن بغيره البينه ما يدبر عليه من المال الا اذا اولى عليه في ذلك  
او الجواب و التخصيص او سببا من اسباب المضاربه و اشتد ذلك بالبنية في بعض  
ان يثبت و لو قال رب المال ان شئت و قال المدعي عليه بل مضاربه بل انما يقول  
لان رب المال يدبر عليه المضاربه بعد ما اتفقا انه اخذ المال بغيره و البينه لرب المال  
و منه و المضارب ان يبيع ما يراه من عادات التجاره و هو لا يبيع و الا بغيره و استخبار  
الا بغيره و حفظ المال و استخبار المدعي و الجواب لا يحتمل و استخبار المالك و البينه و ما يبرهن  
ان يبرهن بغيره بل ان يبرهن عليه بغيره بغيره و ليس للمضارب في المضاربه المطلقه  
لان يبرهن بغيره مضاربه و لا ان يشاركه في ذلك فان او مضاربه بل ان يبرهن  
قال المضارب بل ان يبرهن بغيره و لو كان رب المال قال بغيره المضارب بل ان يبرهن  
كان و ان يبرهن بغيره مضاربه و يشاركه في حفظه بل ان يبرهن المضارب بل ان يبرهن  
اذا قال ان يبرهن بغيره مضاربه و يشاركه في حفظه بل ان يبرهن المضارب بل ان يبرهن  
تتعلق الشرا كغيره و لا يبرهن المضارب بل ان يبرهن المضارب بل ان يبرهن  
او مضاربه بل ان يبرهن بغيره بل ان يبرهن المضارب بل ان يبرهن المضارب بل ان يبرهن

والله اعلم بالصواب كتاب  
الوديعه في الكثرة واليداع في قسط الفهم  
على حفظ ما له والوديعه ما يشترك عند الايمان وفيه امانه فلا يخفى بالامان من الكثرة ولو كان  
الوديعه كلفه من غير ان يوجب حفظ عليه وتكليفه وجوب الحفظ وصيرورة امانه عند  
من الكثرة والكره في الدنيا ان القول قول الايمان مع اليقين فيمنه قال من سألني عن  
الوديعه روي الوديعه اياها ما فيها اوديعها عند ذلك امانا من ان لا يتغير في الحاضر  
والوكيل ونحوهم من الوديعه واليه لا سقا طر اليقين مسوده الا يري ان الوديعه  
اذا قال بملك الوديعه وانما في ذلك بينه قبيح بينه وانما قبيح بينه لا سقا  
اليقين عند لان السواء وان حصلت له بقوله روي او بملكه لكن مع اليقين فهو  
بعد اليقين فيسقط اليقين من فتيق في هذا الوديعه من امانه والوقال بعد موت الوديعه  
رويها على الوصي كان القول قوله مع اليقين ومنه والوديعه ان يدعي الوديعه  
اليمن كان في حياته اذا لم يكن المدفوع اليه منها وتغير حياته هذه الحكم ان يكون  
سكنا من كان في نفسه ولم يكن مما تشارع فيه وفيه انقطاع وذكر الامام العلوي  
عن محمد الوديعه اذا وفي الوديعه اليه وكيفية وليس في حياته اوديعه اياها من  
ما بين يمينه في حاله وليس في حياته ان لا يمين لانه لا كان موثوقا في حاله كذا  
في الوديعه ثم قال وعليه الفتوى في جوابه كتاب الوديعه كل ايمان كالوديعه و  
المستفيع والمستاجر والوكيل والمستفيع والمضارب اذا اودي عليه شيء من ذلك فعليه  
مرا اذني ودعوى غيره بما داه في حيثما استخلف فلف ثم انما المدعي اليقين على اليداع  
في الوديعه وفيه ذلك لا بد من بينه اليقين على ما يدعي عليه من حال الا اذا اودي مع  
ذلك الاتفاق او الجود او شيئا من اسباب الضمان او شيء من ذلك باليمين فحين يضمن  
من الضمان في طلب الوديعه فقال ما اودعني ثم اودي اكره وانما لا يصدق ولو  
قال له على شيء ثم اودي اكره وانما لا يبيع ثم المستفيع والمضارب لو جدد الامانة  
المؤمن عند سوال الا يضمن يمين قبل سجال الا يضمن اذ لو جدد في هذه سوالها  
في اتفاقا وفاق في ما اذا لم يكن امانا من اذ لو كانت حاضرا يضمن اتفاقا في البيع  
في طلبها من غيرها فاما اياها فبما يري به ان المدعي انما عليه يمينه عند الجود وقوله وان  
عاد اليه الا يضمن لم يبرأ من الضمان بيمينه بل انه صدق في دعواه بعد الجود والاعتراف  
راوي بلاك او شئت على الكثرة فقامت عليه اليقين ثم اودي انا بملكه قبل الجود  
في الجود بيمينه الضمان وانما انما في ذلك بينه في المنكوسه والمصير لا يضمن

[illegible]





[illegible]